

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

المحاسبة الحكومية المحاضرة الاولى

أ.م.د. وعد هادي الحساني

الإطار النظري للمحاسبة الحكومية

محاوّر المحاضرة

- مفهوم المحاسبة الحكومية.....
- أهداف المحاسبة الحكومية.....
- خصائص المحاسبة الحكومية.....
- اثر التشريع على النظام المحاسبي الحكومي.....
- أوجه التشابه والاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية.....
- أوجه التشابه والاختلاف بين المحاسبة الحكومية ومحاسبة التكاليف

المقدمة

تعد المحاسبة الحكومية احد فروع علم المحاسبة ، إذ تطبق في الوحدات الحكومية التي تهدف إلى تقديم خدمات عامة لصالح المجتمع كالتعليم والصحة والأمن والدفاع بدون مقابل أو بمقابل رمزي فهي لا تهدف إلى تحقيق الربح عكس النظام المحاسبي الموحد الذي يستخدم في الوحدات الحكومية التي تهدف إلى تحقيق الربح كالشركات الصناعية الحكومية الخ

تعريف المحاسبة الحكومية

تعريف المحاسبة الحكومية بأنها
"المجال المحاسبي المتخصص بعملية تقدير
وقياس وتسجيل وتبويب العمليات المالية ، في
وحدات الجهاز الحكومي ، ثم إنتاج المعلومات التي
تفيد في اتخاذ القرارات ، وتوصيلها إلى الجهات
ذوات العلاقة ، وفق التشريعات الرسمية والمبادئ
والقواعد الخاصة بذلك"

- خصائص المحاسبة الحكومية
- الأساس المحاسبي المستخدم في تسجيل العمليات المالية الحكومية هو الأساس النقدي (أو المختلط) في تسجيل عملياتها المالية وهو تأريخ حصول عملية الصرف والقبض تطبيقاً لمبدأ استقلال الفترات المالية .
- إن المحاسبة الحكومية هي المجال المحاسبي المتخصص بتقدير العمليات المالية في وحدات الجهاز الحكومي : وهذا من أهم خصائص المحاسبة الحكومية ، وتعني أن المحاسبة الحكومية تعتمد على وضع التقديرات المتوقعة للعمليات المالية خلال الفترة أو الفترات القادمة وهو ما يسمى بالموازنة العامة ، ويعزز هذه الخاصية وجود التشريعات والضوابط المالية العديدة .
- التخصيصات التي هي عبارة عن مبالغ محتجزة من قبل الشركة وتقطع من صافي الربح لغرض مواجهة خسائر محتملة قد تقع في السنة القادمة وقد لا تقع ، وبما أن الوحدات الحكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح فلا يوجد سبب يدعوها إلى تكوين التخصيصات مثل مخصص الديون المشكوك فيها .

- أنها تؤدي الوظائف الأساسية للمحاسبة عموما : وهي قياس وتسجيل وتبويب وإنتاج وتوصيل المعلومات المالية التي تفيد متخذي القرارات , هو المفهوم الحديث الواسع للمحاسبة الحكومية والذي لا يجعلها قاصرة على نتائج تنفيذ تقديرات الإيرادات والنفقات .
- ترتبط المحاسبة الحكومية بالوحدات الحكومية دون غيرها : وعليه فإن هذه الخاصية تأخذ المحاسبة الحكومية أساس تسميتها ، وبالتالي فإن النموذج المحاسبي الذي يخدم الوحدات الحكومية ، على المستوى الأفراد أو الجماعي ، إذ يعد نموذجا للمحاسبة الحكومية بغض النظر عن مجال نشاط الوحدة الحكومية .
- المصاريف الرأسمالية والإيرادية في المحاسبة الحكومية : إذ لتمييز المحاسبة الحكومية بين المصاريف الرأسمالية والإيرادية حيث أن النفقات التي تنفقها على شراء الموجودات الثابتة تعد مصاريف إيرادية وتغلق في نهاية السنة المالية في الحساب الختامي .
- لا يوجد نظام اندثار في المحاسبة الحكومية لتسجيل مصاريف شراء الموجودات الثابتة كمصاريف إيرادية .
- الوحدات المحاسبية الحكومية لا تمتلك رأس المال لتستخدمه في ممارسة نشاطها .

• أهداف المحاسبة الحكومية

- القيام بالأعمال المالية للحكومة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة وموثوقة (على سبيل المثال تسديد المدفوعات ، وتسوية المطلوبات ، وتحصيل المبالغ المستحقة ، وشراء وبيع الموجودات وما إلى ذلك) تخضع للضوابط المالية اللازمة.
- الاحتفاظ بسجلات محاسبية ووثائقية منهجية ويسهل الوصول إليها كدليل على المعاملات السابقة والحالة المالية الحالية ، بحيث يمكن تحديد وتتبع المعاملات التفصيلية ويمكن تقسيم جميع المجاميع بسهولة إلى الأجزاء المكونة لها.
- تقديم بيانات مالية دورية ، تحتوي على معلومات مالية مصنفة بشكل مناسب ، كأساس لـ (أ) الإشراف والمساءلة و (ب) صنع القرار.
- الاحتفاظ بسجلات مالية مناسبة لمراقبة الميزانية والرقابة الداخلية واحتياجات المدقق الخارجي .
- توفير وسائل للإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات والنفقات

اثر التشريع في النظام المحاسبي الحكومي

1. الصلاحيات المالية : يُعد موضوع الصلاحيات المالية من أهم الموضوعات التي يجب إن ينتبه إليها الموظف المالي و الإداري في إدارات الدولة المختلفة و الصلاحيات المالية إما إن ترد في النظام المالي للدولة كقواعد ثابتة حتى إجراء تعديل في إحكامه في نفس القانون أو إن ترد في قوانين تصديق الموازنة العامة السنوية للدولة فان الالتزام بها ينحصر بموازنة تلك السنة فقط .

• **تجانس أنواع الحسابات :** يتمتع موظف الحسابات في الوحدات التجارية ببعض الحرية في اختيار أنواع الحسابات التي تفتح في وحدته عندما لا يوجد دليل محاسبي موحد عليه أتباعه . إما في الوحدات الحكومية فهناك دليل محاسبي وهو عبارة عن قواعد مسطرة يوضع من قبل الإدارة المركزية المسؤولة عن تنظيم حسابات الدولة .

• **توحيد نماذج المستندات :** يمكن ملاحظة تدخل التشريع أيضا في تحديد نماذج المستندات المستعملة في عمليات قبض إيرادات الدولة أو عمليات الصرف أو التسوية وغيرها في جميع دوائر الدولة

توحيد المصطلحات : مما لا شك فيه إن الدولة مؤسسة مالية واحدة اقتضت ظروف التخصص الفني والإداري إن توزع أعمالها إلى إدارات مختلفة يتخصص كل منها بعمل معين ، ولكن هذا التوزيع الإداري وما يتبعه من تخصص فني لم يفقد هذه الإدارات صفتها الرئيسية باعتبارها جزء من كيان الدولة كمؤسسة مالية واحدة .

أولاً. أوجه التشابه بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية :

سنوية المحاسبة : يقوم كل من النظامين على مبدأ استقلال السنوات المحاسبية ، ففي المحاسبة المالية يتم قياس نتيجة النشاط الاقتصادي للوحدة في نهاية السنة المالية وذلك بمقابلة الإيرادات التي تحققت خلال العام بالنفقات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد " بناء على أساس الاستحقاق " وينطبق ذلك على المحاسبة الحكومية إلا أنها تتبع أساس الاستحقاق المعدل أو الأساس النقدي المعدل .

استخدام نظرية المزدوج : إذ تعتمد كل من المحاسبة المالية والحكومية على نظرية القيد المزدوج عند إثبات العمليات المالية في الدفاتر في كافة العمليات من صرف وقبض والعمليات المالية الأخرى ومعنى هذا أن كل قيد محاسبي

وحدة القياس : إذ تتفق المحاسبة المالية والحكومية في استخدام النقود كوحدة للقياس وذلك عند التعبير عن الإيرادات والنفقات والموجودات والمطلوبات .

المصطلحات المحاسبية : إذ تستخدم كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية نفس المصطلحات والمسميات المحاسبية ، مثلا يوجد مصطلح النفقات ومصطلح الإيرادات في كل من المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

الأسلوب المنهجي : إذ تسجل كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية العمليات المالية من واقع مستنداتها مباشرة إلى دفتر اليومية ثم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ العام وتبويبها في جداول ثم يتم استخراج النتائج عن طريق القوائم المالية وهي في المحاسبة المالية الميزانية والحسابات الختامية ، أما في المحاسبة الحكومية فهي

أوجه الاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية : هنالك مجموعة من النقاط التي تختلف فيها المحاسبة الحكومية عن المحاسبة المالية وهي كالآتي :

الفرق بين النفقات الأيرادية والنفقات الرأسمالية : المحاسبة المالية تفرق بين النفقات الأيرادية والنفقات الرأسمالية إذ تختلف طريقة معالجتها فلكل منها معالجة خاصة ، إما المحاسبة الحكومية فإنها لا تفرق بين مصروفاتها الأيرادية ومصروفاتها الرأسمالية حيث أنها تقفل جميعا في الحساب الختامي .

الاندثار: إن المحاسبة المالية تحسب اندثار للموجودات الثابتة، إما بالنسبة للمحاسبة الحكومية لا تتبع مبدأ استهلاك الموجودات الثابتة لعدم تفريقها أساسا بين النفقات الأيرادية والنفقات الرأسمالية .

الوحدة المحاسبية من حيث تطبيقها للنظريات الانفاقية :
بالنسبة للمحاسبة المالية فان الوحدة المحاسبية هنا هي
الشخصية المعنوية المستقلة للشركة . إما المحاسبة الحكومية
فان الوحدة المحاسبية للوحدات الحكومية هي الاعتماد المالي
" الأموال المخصصة لكل وحدة حكومية " .

إعداد الموازنات : تقوم المحاسبة المالية بتحديد الموارد
اللازمة لتمويل نشاطها الاقتصادي " مصادر الأموال " أولاً ثم
بعد ذلك تحدد أوجه النشاط الذي تقوم به . أما بالنسبة
للمحاسبة الحكومية فإن الدولة تقوم بتقدير مصروفاتها ثم
تقوم بتقدير الموارد اللازمة لتمويل تلك النفقات ، بمعنى أنها
تحدد نفقاتها ثم بعد ذلك الموارد اللازمة لتغطية هذه
النفقات .

الجرد والتسويات الجردية : المحاسبة المالية تركز على الجرد والتسويات الجردية لمعرفة حقيقة المركز المالي في لحظة معينة في الوحدة الاقتصادية . إما بالنسبة للمحاسبة الحكومية فليس للجرد والتسويات الجردية أي معنى فيها ويصبح معناها إداري وتنظيمي للتحقق من سلامة الموجودات الثابتة .

حسابات النتيجة : المحاسبة المالية تتمثل في حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر ، إما المحاسبة الحكومية يوجد بها حساب نتيجة واحد فقط هو الحساب الختامي .

الهدف : إذ نلاحظ بان المحاسبة المالية تهدف إلى بيان النتيجة من ربح وخسارة وتحديد المركز المالي في نهاية الفترة الزمنية ، إما المحاسبة الحكومية فإنها تهدف إلى فرض رقابه مالية وقانونيه على إيرادات الدولة ومصروفاتها

